

الدولة الوطنية وذاكرتها:

باراديغم التاريخ

د. حسن رمعون

جامعة هران،

مركز البحث في الأنثربولوجيا الثقافية والاجتماعية، وهران.

تعريب د. معاشو جيلاني كويبي

مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية،

جامعة معسكر.

يعد تنظيم ندوة "وضعية المعرفة العلمية في الجزائر (1954 - 1960)" خمسون سنة بعد الاستقلال، فرصة ممتازة للرجوع إلى الممارسة الخاصة بالتأريخ مثلما كان عليه الحال دائما عندنا، خصوصا إذا تعلق الأمر باندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954. سنركز في هذه الحالة على جملة من الأعمال التي قمنا بها سابقا ونشرناها حول هذه المسألة وسنحاول تلخيصها في هذا النص. واهتماما منا بتوضيح بعض الشروحات الغير موسعة، سنشير إلى بعض كتاباتنا، وهي أحدث ما تناولناه في هذا الشأن تحت عنوان " التدخل المؤسساتي وتأثيره في ممارسة التأريخ بالجزائر من خلال سياسة 'كتابة وإعادة كتابة التاريخ' الاتجاهات والاتجاهات المعاكسة". بمجلة إنسانيات (Remaoun, H. vol:8,2004)(Remaoun, H. n°19-20,2003).

لأن مقاربتنا حول تدريس التاريخ وكل ما يتعلق بالآثار الناجمة عن الذاكرة، والعلاقات المتصلة بالماضي وكذا السياسة المنتهزة في كتابة وإعادة كتابة التاريخ (خاصة مع بداية سنوات السبعينات 1970) بمختلف تمظهراته المؤسساتية والاجتماعية، قد قادتنا إلى اقتراح كيفية تشكل الواقع الذي سنناقشه هنا، وقد أخذنا بمفهوم الباراديغم الذي أصبح ساري

المفعول في البحوث المتعلقة بظروف إنتاج وتشكيل المعرفة العلمية خاصة. (Khaun, 1983) (Piaget et Garcia, 1983)

أما فيما يتعلق بما تعودنا على تسميته بالعلوم الاجتماعية والإنسانية عموما، فإننا نعتبر بأن الوظيفة النموذج التي تحتلها هاته العلوم (وقد تكلمنا عن تخصصات علمية أساسية)، والتي تعتبر أقل ارتباطا ومساهمة على المستوى الإبيستيمي، وبمعنى آخر فإن تراكم المعرفة العارفة حول المقاصد المبحوثة من قبل القوى الاجتماعية الفاعلة على مستوى رقعة السياسي والإيديولوجي فإن مآلاتها أصبحت تنحو منحى الصيغة الأداتية لذلك.

فإذا كان مقبولا جدا أن تتميز العلوم السهلة أو الاجتماعية والإنسانية بخاصية انصهارها في القوالب الإيديولوجية التي تخفي في بعض الأحيان وراءها أكثر من العلوم الصعبة التي تتميز بتركيبتها التقنية، فإن ذلك يلزمننا بضرورة إظهار مدى تبعية وتعلق المعرفة الأكاديمية ومقارنتها بالمضامين المؤسساتية والاجتماعية عموما، ويندرج هذا في حالة المجتمعات المتعددة والمتميزة بالخاصية الشبابية للتركيبة الجامعية الضعيفة لها، والتي تؤثر سلبا على اشتغال بعض التخصصات إلى درجة اعاققتها. والأمثلة في هذا الجانب كثيرة جدا خاصة في حالة العالم العربي وما يهمننا هنا هو الحالة الجزائرية التي نتخذها كمثال على ذلك.

بناء حقل المعرفة حول مجتمع الجزائر المستقلة :

كيف يمكننا اعتبار التركيبة البنائية لحقل المعرفة حول المجتمع في الجزائر عامة؟ وحتى نكون أكثر دقة وتحديدنا نقول كيف حاولت أو كيف استطاعت الدولة الوطنية إعادة بناء مجال المعرفة المؤسساتية؟.

فكّ شفرة الإصلاحات لسنة 1971 و مشروع الخريطة الجامعية المقدمة في سنة 1984 يجعلنا نستنتج المحطة الهادفة إلى بناء العلوم الاجتماعية والإنسانية بصيغة التشكيل القائم على وظيفتين وغايتين محددين:

1 - تعتبر هذه العلوم على أساس أنها مجموعة من التخصصات التي تقدم خدمات لتطوير الجوانب التقنية والاقتصادية وتهتم بجمع علوم الطبيعة والتدريس التكنولوجي، كما تعتبر شكلا من أشكال العلوم الاقتصادية، وهي باختصار: السوسيولوجيا، والجغرافيا، اللغات الأجنبية والترجمة. ولأجل هذا النوع من التعليم تتمحور العلوم الاقتصادية كأحسن مثال وتدرج كنموذج.

2 - بالإضافة لكون هذه العلوم تتميز بالخاصية الإيديولوجية كما سبق وأن وضعنا فهي تتمثل في التخصصات التالية: الأدب العربي، الفلسفة، علم اللاهوت والتاريخ، ويعد التاريخ الذي يتأسس كمثال لاختلاف شعبه المعرفية، أو باعتباره نموذجا مماثلا، أو المادة التي تهدف إلى استعمال الماضي لشرعنة النظام السياسي والاجتماعي المرسوم. توجد في السياق نفسه، توجهات علمية أخرى تستطيع أن تكون في هاتين الصيغتين ويتعلق الأمر هنا بعلم النفس الذي يشتغل أساسا على معالجة ملف العمل أو الجوانب العيادية أو يهتم بالتربية أو الشخصية والهوية، كما هو الحال بالنسبة للدراسات التشريعية حسب توجهاتها نحو القانون الوضعي أو الشريعة، وهناك كذلك الأنثروبولوجيا والعلوم السياسية، اللسانيات وبعض التوجهات العلمية الأخرى المنخرطة في قائمة العلوم رغم غيابها.

وقد حاول المفكر المغربي عبد الله العروي سابقا تقديم تصنيف للجوانب الأنثولوجية التي تعاقبت على العالم العربي منذ اصطدامه بالمراحل الاستعمارية المختلفة وقد تمثلها في اقتراحاته الثلاثة التي هي :

- 1 - مرحلة رجال الدين
- 2 - التكنوقراطيون
- 3 - المرحلة الليبرالية (Laroui, A. 1970)

وهي نفس الجوانب الأنثولوجية التي وجدت وتوجد كذلك بالجزائر، ويشغل الجانب الثالث منها حيزا يتميز بوضعية نموذجية يمكننا ممالكها بوجهة نظر الاقتصادي، أما نموذج التاريخ فهو أقرب إلى الجانب الذي يماثل الشعبي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار التحقيق الذي ذهب إليه العروي نظرا لتأثره ربما بخصوصيات التاريخ المغربي⁵. لذلك كانت لنا فيما مضى فرصة توسيع هاته النقطة في مجموعة من المساهمات نذكر من بينها: "من الحركة الوطنية إلى الدولة الوطنية: مستقبل العلوم الاجتماعية في الجزائر وفي العالم العربي". وذلك في إطار أشغال الملتقى المعنون بالعلوم الاجتماعية اليوم الذي جرت أطواره بكاناستال بوهران سنة 1984. (Remaoun, H. 1986)

أما الجانب الشعبي فقد كان له حضوره الخاص في التاريخ الجزائري، وهذا منذ ظهور الحركة الوطنية التي تجلت كأهم متغير سوسيولوجي، لذلك علينا أن نسجل أيضا أنه منذ بروز الثورة المصرية على الأقل في سنة 1952 و ظهور الأنظمة الوطنية والعسكرية بدأ هذا التوجه بالتعميم في العالم العربي.

البحث في جذور الباراديغم (التاريخ) :

لقد تسنى للتاريخ كتخصص أن يكون مرسوما في تقاليد العالم العربي الإسلامي قبل ظهور توجه الشعبوية، لذلك فمنذ القدم كانت هناك

ميلول واضحة لاستعمال التاريخ أو كل ما هو أرضية لذلك كالديوانالخاص الذي يهدف إلى تحقيق غايات الشرعة، لذلك لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن ننسى جملة التطورات على المستوى المنهجي لهذا التخصص المعرفي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود المبذولة مع البدايات الأولى للعهد الإسلامي لأجل تقصي أصالة وأحقية الأفعال والأقوال النبوية " أي الأحاديث الشريفة خاصة وكيف أن الفقه آنذاك كان حديث العهد، لذلك أخذ عمر بن الخطاب الخليفة الثاني في تاريخ الإسلام على عاتقه مسألة الاهتمام بقضية الترميز المتعلق بالأنساب والتأريخ، بتأسيسه لديوان يهتم بكل ذلك، وقد واصل الأمويون بعده اهتماماتهم بهذا الديوان الذي يعد أهم سجل يضم في طياته ترتيبا لأهم القبائل المجاهدة، وكذا العائلات والشخصيات الفاعلة في المجتمع، حسب استحقاقاتها وأهميتها وأصالتها، وقد عرفت البداية الجديدة للدين أحداثا معينة سمحت لشخصيات خاصة ولأتباع وأحفاد هذه الشخصيات باحتلال مكانة متميزة في المجتمع الجديد. (Oumlil, 1982)

ساعدالتحيين الدوري للديوان الخلفاء على تعيين المؤهلين للمهام الرسمية وكذا للتقسيم الصحيح للامتيازات والمعاشات. قد لا تكمن أهمية الخصوصية المتعلقة بالتاريخ الإسلامي في هذا المستوى، إذ لا يمكننا أن نستدل على التقارب بين هاته العملية، وبينما حدث في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة في سنة 1962، عندما تمت عملية إحصاء المجاهدين من أجل تعويضهم وإفادتهم بامتيازات. هاته العملية التي تفهم إلى حد ما على أساس صحيح وفي نطاق معين، قد تتوقف أهميتها لتتحول إلى عملية أخرى بيد النظام الجديد من أجل الشرعية السياسية التي تتركز حول المراقبة الرسمية التي تمس الذاكرة الجماعية والتأريخ للدولة الوطنية.

فالأمر يتعلق في نهاية المطاف بשרعنة الدولة الأمة، في إطار يتميز بإيديولوجية جديدة ترتبط بمختلف الفرق الحاكمة التي تعاقبت على رأس النظام السياسي في الوقت الذي تغيبت فيه الجهات المعارضة ذات السمات الأكاديمية التي كان بإمكانها أن تثبت أحقيتها من خلال اعتمادها على ما يسمى باللجان أو الشرطة العلمية الثابتة. ومرجعيتنا في ذلك أعمال هابر ماس. وللذهاب بعيدا وبشكل سريع فإن المؤرخ محمد حربي كشف النقاب عن ثلاثة من الأساطير التي تميز الخطاب الرسمي (Harbi, M. 1984) حول أحقية وكيفية التشكيل التاريخي ويتعلق الأمر بـ:

أولا : مسألة أسطورة الصفحة البيضاء التي تسعى إلى تجاهل أو تهميش كل إنجازات الحركة الوطنية السابقة للتاريخ الحافل الذي يمثله أول نوفمبر 1954 (أو اندلاع حرب التحرير الوطنية).

ثانيا : أسطورة الشعب المتجانس الذي انتفض بالإجماع ضد المحتل تلبية لنداء جبهة التحرير الوطني FLN.

ثالثا : يتعلق الأمر بأسطورة الفلاحين التي تستند فقط على أصولهم وانتماؤهم البدوية .

لذلك فعملية النشر الكلية الخاصة بالنموذج انطلقت مع بداية اعتماد السياسة الرسمية لكتابة وإعادة كتابة التاريخ بدءا من سنوات السبعينات 1970، ويتعلق الأمر حسب هاته الرؤية بكتابة تاريخ ثورة التحرير الوطنية وإعادة كتابة كل ما يتعلق بالمراحل السابقة على ذلك باعتبار أن هاته الأحداث تعرضت للتشويه من قبل المؤرخين الكولوناليين، أما فيما يتعلق بالتأريخ الخاص بالمستعمر الذي ارتبط اسمه بمواقف الهيمنة الكولونيالية، فقد عُرف اسمه تلازما بمدرسة الجزائر العاصمة وقد امتدت هيمنته منذ ظهوره في القرن التاسع عشر (19) إلى غاية الاستقلال 1962،

كما تميز من خلال حججه العملية بمسألة تبرير نظام الهيمنة الاستعماري، لذلك لا يمكننا فهم أصول نموذج التاريخ الذي عرف انتشارا موسعا بعد الاستقلال إذا ما نسينا هذا العنصر. ومما يستدعي التذكير به هنا، هو أن لهذا النموذج وجودا سابقا، يعود بنا إلى سنة 1920 مع وجود مثقفين معربين كانوا قريبين جدا من جمعية العلماء من أمثال مبارك الميلي وتوفيق المدني خاصة، حيث يعتبرون الجيل الأول الذي باشر خطوات كتابة التاريخ الوطني، الذي أعد خصيصا لمواجهة الإيديولوجية الكولونيالية (Haddad, 1984) و(Ghalem, 1987). لقد حاول هؤلاء الحضر في الماضي البعيد لآثار وجود الأمة الجزائرية، ولقيت أعمالهم متابعة وتجديدا على المستوى المنهجي والمفاهيمي من قبل المثقفين من خريجي حزب الشعب الجزائري PPA، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية MTL، ثم من قبل مثقفين من جبهة التحرير الوطني FLN من أمثال محمد الشريف ساحلي، مصطفى الأشرف، الذين أعادوا الترتيب القيمي على المستوى الاجتماعي للتاريخ الوطني كما قام مؤرخون آخرون وهم من الحركة الوطنية كمحمد حربي، محفوظ قداش، وأبو القاسم سعد الله، الذين اشتغلوا بعد الاستقلال بجامعة جزائرية أو أجنبية، وانطلاقا من وضعياتهم المتباينة إزاء معالم التاريخ الرسمية تسنى لهم الاهتمام بالتطبيق الخاص لنموذج التاريخ. ولقد أشرنا لذلك في مساهمتنا الموسومة بـ: "المؤرخون أبناء الحركة الوطنية".

الجهاز المؤسسي و آثاره :

تجدر الإشارة إلى أن مسألة كتابة وإعادة كتابة التاريخ قد لقيت منذ بداية انطلاقها في سنة 1970 مساندة مؤسسية هامة، لذلك كانت البحوث عن مصادر المحافظة على الأرشيف من بين الأسس التي أدت أولا إلى تأسيس جواهر للأرشيفات الوطنية، ثم إلى تهيئة مركز جد هام ببناء صرح مميز في

سنة 1980 تزامنا مع تشييد المقر الجديد للمكتبة الوطنية، وتتمة لذلك كلها أنشئت مصالح تابعة للأرشيف الوطني في جميع الولايات، ثم انطلقت بداخل الوطن وخارجه وبفرنسا تحديدا حملة للإحصاء والجرد من أجل جلب الأرشيف، ليتم بعد ذلك تأسيس مركز وطني للدراسات التاريخية في 1971 (CNEH)، وقد كان على صلة مباشرة برئاسة الجمهورية ثم بوزارة الثقافة قبل أن يتحول إلى مركز وطني للبحوث التاريخية و القبل تاريخية والأنثروبولوجية CNRPAH، والذي تأسس في سنة 1993 تحت رعاية وزارة الثقافة، بالإضافة إلى مركز وطني للدراسات والبحوث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 (CNERMNR) المتصل بوزارة المجاهدين. كما تم على مستوى التعليم العالي وأثناء قيام الهيئة المكلفة بإعداد الخريطة الجامعية الوطنية سنة 1944 وبالنظر إلى الميول المتضاربة عند أعضائها حول تدريس التاريخ الاتفاق على فصل هذا التخصص عن جامعات الجزائر، وهران وقسنطينة، فقط من أجل أن يتولى معهدا للتعليم العالي أولوية ذلك، وهذا ما لم يحدث أبدا، ومع بداية 1990 ومع فتح أقسام جديدة للتاريخ بمختلف الجامعات الجزائرية بدأ يتحقق هذا التوجه، كما أبانت حوالي 20 مجلة اهتماماتها من قريب أو من بعيد بالتاريخ وبالتخصصات التابعة له بالظهور منذ 1960 على مستوى الجامعات وعلى مستوى مراكز البحث وبعض المؤسسات الرسمية كوزارة الثقافة أو وزارة الشؤون الدينية. يمكننا في هذا المقام أن نقر بأن التحليل الإشكالي لمضامين بعض المذكرات والأطروحات المودعة بالجامعات والكتب المنشورة على مستوى دور النشر العمومية بإمكانه أن يعرض علينا بانوراما عن الإنتاج التاريخي بين سنوات 1960 وبداية سنوات 1970 وهذا ما قمنا به فعلا، (Remaoun, H., 2003) وقد لا يكون بوسعنا التعرض إليه في هذا المقال إلا بالإيجاز، خاصة وأنه سمح لنا

بالوقوف على عدد من المقالات ببعض المجلات التي تبدو بصفة متميزة وبقفزة نوعية تظهر على المستويات التالية :

1 تقدم اللغة العربية التي أصبحت مهيمنة مقارنة باللغة الفرنسية نظرا لارتباطها بالنظام التربوي الجامعي المعرب.

2 - الزيادة العددية في عدد المقالات التي تتناول الفترة الكولونيالية مقارنة بتلك التي تتناول الماضي الإسلامي (كالتاريخ الوسيط، العثماني).

3 هناك دائما زيادة في الاهتمام بأفعال المقاومة والانتفاضات المسلحة ضد التواجد الكولونيالي مع ظهور عمود خاص بالنسبة للفترة الكولونيالية يتناول حرب التحرير الوطنية بشكل مباشر، كما اهتمت قلة من المقالات بالمجتمع وبالسياسة الكولونيالية، أما فيما يتعلق بالنشاط السياسي للحركة الوطنية فلم تبرز إلا المقالات المتعلقة بالدور الفكري للعلماء المسلمين.

تبين لنا ملاحظة المستويين الثاني والثالث الآثار المباشرة للخطاب وللندوات والمقتنيات الرسمية التي تهتم بتكريس الشرعية السياسية، والتي تتماشى مع ما يدرس بالمدرسة خاصة في تأويلها للأحداث وتبريرها للرقابة والرقابة الذاتية وعدم فقدان الذاكرة.

مسألة تدريس التاريخ:

قد لا يكون بوسعنا في هذا الإطار إظهار الجوانب السلبية للتاريخ كمادة تدريسية خاصة عندما نكون بصدد إعداد أو تطبيق النظام التربوي، ورغم أن هذا الموضوع قد أسال الكثير من الحبر، إلا أننا عندما كنا بصدد التفكير في بعض الخصوصيات التي كشفنا عنها عندما اطلعنا على المناهج والكتب الخاصة بالتاريخ المدرس بالمدرسة الجزائرية. (Maarouf, N. 1997)

خاصة وأننا وجدنا الكثير من الجوانب التي يجب أن نتطرق إليها. تجدر الإشارة أولا إلى الحديث عن دور ثورة أول نوفمبر 1954 واندلاعها، الذي يعتبر الحدث الأساس في تشكيل الدولة الوطنية الجزائرية، كما أن حرب التحرير الوطنية تحتل في هذا المقام الوظيفة نفسها التي أدتها ثورة 1789 الفرنسية أو الحرب من أجل الاستقلال بالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه وفي حالة الجزائر اعتمدت كحدث مؤسس بشكل مبكر، حيث استثمرت في برامج التعليم في السنوات الأولى التي اعقبت الاستقلال الوطني مباشرة، خاصة وأن القادة الأساسيين للدولة الجديدة هم من نشطاء الثورة التي عرفت أشكال العنف المتنوعة والقمع بالإضافة إلى جملة التناقضات والاختلافات التي قوضت مجال الوطنية وكل شيء من شأنه إدخال الشك والقلق في جميع النفوس، ومن نتائج ذلك طبعاً أننا جعلنا من التاريخ الوطني في مناهجنا الدراسية حلقة خاصة بالعنف الكولونيالي واختصرناه في رد فعل الجزائريين إزاء ذلك في محطات بطولية خلال الحرب التحريرية بالدرجة الأولى، وكذا في الانتفاضات الكبيرة السابقة في القرن التاسع عشر (19) أو أحداث ماي 1945، فحسب هذا التوجه الإيديولوجي تعد ثورة التحرير من وجهة نظر الشعبوية إنجازاً خاصاً بأحد الأبطال أو ببعضهم، متجاهلة الشعب بالمعنى الحقيقي للكلمة، ومتجاهلة حتى أولئك الذين لقوا حتفهم، وأولئك الذين ساهموا في ظهور الحركة الوطنية في النصف الأول من القرن العشرين.

تتمثل رؤية المؤرخ محمد حربي حول هاته الإشكالية في الأساطير الثلاثة التي يشير إليها، مع كل ما يمكن اعتباره أقصر طريق للتفسير المقدم سابقاً، وتجاهل لكل ما لا يتفق مع ما هو رسمي، فالنموذج الخاص بالتاريخ الذي ينشر في هذا الإطار حسبه هو لإعطاء شرعية للنظام

السوسيوسياسي الجديد الذي أعدته الدولة الوطنية. ولتأكيد هذه الشرعية دأبت الدولة على الحفر والتقيب في رمزية الإسلام الدينية، والتي تمثل جوهر الهوية الوطنية خاصة وأنها تمكنت من الإبقاء على الانسجام والتضامن بين أفراد الشعب ضد التثاقف الكولونيالي. وكخصوصية تميز بها التاريخ عند بعض أعضاء جمعية علماء الإصلاح إلى جوار الشهداء هو عندما تناول في بعض المناهج بعض المراحل السابقة على الفترة الكولونيالية، وهنا إشارة واضحة إلى أنالتاريخ الوطني من المفروض أن يسلك المسلك الذي يجعله يذوب في التاريخ العام للعالم الإسلامي الذي يصبو هو بدوره لأن يتركز حول المشرق العربي.

مع بداية العشرية التسعينية ظهرت مناهج أكثر إفصاحا للتوجهات الجديدة المقاربة للماضي الكولونيالي، فكتاب السنة التاسعة أساسي مثلا فيه من الابتكار والتجديد ما يجعلنا نتوقف على مستويين على الأقل وهما: أولا أن البرامج تعيد الاعتبار للفترة السابقة عن 1954 مع متابعته لظهور نشاط الحركة الوطنية بتقديمه لأهم مكوناتها ويتابع نسقه التسلسلي نحو إعادة تأهيل دور الشخصيات الوطنية البارزة كمصالي الحاج وفرحات عباس، ثم كان بعد ذلك أقل تجاهلا لما يتعلق بحرب التحرير الوطنية خاصة وأن أسماء بعض القادة الذين هم على قيد الحياة وهم بصدد إعطاء إضافات سياسية لاحقة قد ترد بشكل من الأشكال في هذه الكتب، وقد كان في هذا المضمار الحق للتلاميذ في الإطلاع على الصورة الفوتوغرافية الممثلة لأعضاء المندوبية الجزائرية في مفاوضات إيفيان، كما كانت لهم كذلك قراءة حول التضامن الدولي الذي لقيته القضية الوطنية حتى من داخل فرنسا نفسها.

كتاب السنة السابعة أساسي الذي يتناول العهود العتيقة يعيد في حقيقة الأمر الاعتبار للماضي البربري ما قبل إسلامي معبرا بذلك عن الإرادة الحقيقية واستقلالية الديناميكية المغاربية الصحيحة مقارنة مع المشرق، أما إذا ما تريثنا عند تاريخ نوميديا و شخصياتها البارزة وتعددتها الثقافي خاصة في الفترة اللاتينية فإنك تجدنا نتساءل بذلك عن كيفية تفسير مثل هذه التغيرات التي لا تتوقف عند هذا الحد، فتبعا لأشغال اللجنة الوطنية للإصلاح التربوي بالجزائر (CNRSE) التي استمر عملها طيلة السنة الممتدة من 2000 إلى غاية 2001 تقريبا، وكذا بعدما تم إلحاق اللجنة الوطنية الخاصة بالبرامج بوزارة التربية الوطنية التي تكلفت بتهيئة أرضية كلية في ثوب جديد للبرامج الخاصة بكل التخصصات الدراسية وبالمناهج التي أصبحت تنتظر التجسيد، حيث تم إعداد المجموعة الجديدة لهاته النسخة من المناهج الرسمية التي تغطي المراحل الابتدائية والمرحلة المتوسطة والثانوية وأصبحت سارية المفعول ومطبقة في كل المؤسسات بداية من السنة الدراسية 2007-2008. فأحداث أكتوبر 1988 مثلا ومحاولات الانفتاح الديمقراطي والتصاعد الظاهر للإسلاموية، ثم المرحلة الإرهابية هي محطات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذا المقام، لأنها تدفع إلى إعادة تأسيس نموذج خاص بالتأريخ الذي يدخل مرحلة الأزمة المفتوحة.

باراديفم في أزمة :

إن تسجيل الانهيار العالمي لسعر المحروقات في 1986 وعدم القدرة على عرض بديل سوسيو إقتصادي ناجع لمجتمع لم يتهيا بعد

للتخلص من قفزته الديموغرافية (خاصة و أن عدد السكان تضاعف ثلاث مرات خلال ربع قرن بعد الاستقلال) إن هذه المحطة هي من العوامل التي مست توجه الشعبوية التي وجدت ضالتها في عيون السكان وفي حدود القدرات التي خولت لها حق التوزيع العادل لتأتي بعد ذلك خلخلة الموارد المالية التي لم تسمح لهذا التوجه كنسق حتمي بهذا الدور. لقد تسنى أولا للشعبوية بسط هيمنتها لضبط ميزان التوافق بين التكنوقراطية التي من المفروض أن تصبح بارزة بفعل التصنيع وبين الرؤية الدينية المصيغة للهوية الوطنية التي تستطيع كذلك أن تراقب الإيديولوجية العامة للمجتمع وهذا ما يظهر جليا الميول الخاصة إزاء اتخاذ القرار السياسي المباشر عند فئة مقابل الأخرى، فالتنازلات التي كانت في الإمكان أن تحدث شريطة أن لا تكسر تعاملات معينة هي بالضرورة النموذج الذي من المفروض أن يقوم عليه وعلى أساسه التاريخ.

أعطى هذا النوع منا الانهيار الاقتصادي الذي لا يسمح بتحقيق التوازنات الصحيحة الفرصة لرواد التوجه الديني لأن يفرضوا نمطهم من أجل شرعية سياسية جديدة تعتمد على نموذج علوم الدين، خاصة و أن المنحى الشعبوي قد أصبح في مهب الريح، و من ثم بات استعمال الوطنية للتاريخ على وشك ترك المجال لاستعمال العلوم الدينية عن طريق الإسلاموي الذي استطاع نزع عقيدة العدالة الاجتماعية عن الشعبوي باعتماده على ختم القداسة الدينية، كما أن تقادم أعضاء الطبقة السياسية باعتبارهم سليلي حرب التحرير، وباعتبارهم في نهاية مشوار حياتهم بالإضافة إلى الفترة الطويلة للدولة الوطنية وقبولها لتوجهاتها

مقارنة بكل ما هو محافظ أو كل ما يقتضي جوهرًا دينيًا، كل ذلك دفع بأولئك الذين يتوجهون توجهًا دينيًا إلى تدعيم فكرة توليهم وتأطيرهم لزامًا للمجتمع، خاصة وأن الشباب أصبح يعيش حالة من الإحباط الناتج عن إحساسه بخديعة النظام له.

إن ما وصلت إليه الشعبوية من كارثة حقيقية هو الذي دفع بها إلى البحث عن مخارج جديدة كاستحداث تحالفات مع التوجهات الليبرالية في المجتمع والتي ضاق حالها كذلك، وأصبحت جنينية نتيجة لتهميشها وعدم قبولها، نظرًا للالتزامات تحت رهان الفكر النقدي والفلسفي اللذين قدما لنا فرصة إعادة اكتشاف الفضائل بالنظر إلى التوجهات الدوغمائية الدينية. لذلك بدأ بعض رجال الدين المهمشين داخل نطاق تياراتهما بالظهور كفلاسفة لأطر الفكر الصوفي، كما أنهم انفتحوا كذلك على الأنثروبولوجيا والتاريخ واللسانيات وعلوم التفسير في قوالب أكاديمية؟ إن ما يقودنا إلى نمطية مختلفة عن تلك التي تقدم بها العروي سابقًا هو التقسيم أو الاقتراح الذي ذهب إليه علي الكنز في مداخلته بهذه الندوة حول وضعية وحالة المعارف بالعلوم الاجتماعية والإنسانية بالعالم العربي والتي مست أساسًا نظريته الثلاثية للموضوع والمتعلقة بالأكاديمي والخبير والملتزم.

لذلك يمكننا أن نتساءل: هل استطاعت العلوم الإنسانية والاجتماعية في مجملها وليس فقط (التاريخ والفلسفة وعلوم الدين) أن تعي جيدًا الاضطرابات التي وصلت إلى الفكر النقدي وهذا للخروج من النطاق الباراديغمي الذي يصيغه لنا ويستعمله السياسي من أجل الاجتهاد

والنشر في المحيط الأكثر إيجابية ويناسب مجال البحوث الخاصة بالمعرفة وتراكماتها؟ وهذا ما يعطي لهذه المسألة الكثير من الدقة كما أن وجود مؤسسات تكفل هذه التخصصات المعرفية يمكنه أن يساهم في تدعيم هذا النوع من التقدم، لكن لا مانع في أن نفكر الموضوع بهذه الصيغة التي فيها من الحلم ما فيها، شريطة أن نعود لموضوعنا الذي هو على صلة بالتأريخ.

للختام : ما مصير التأريخ؟

إننا لسنا بصدد التبجح أو التهكم أو بصدد لعب دور الرسول عند الإدلاء بهذه المعلومات، لأن كل ما في الأمر أننا نحاول الكشف بدقة عن بعض الطرق المناسبة التي تساعدنا على استقرار ما سيحدث، فوفرة الجمعيات والتنظيمات واللقاءات والنشريات المتنوعة لها كموضوع استثمار وترجمة كل ما يتعلق بالماضي وهذا طبعا ما يدل على أن التأريخ سيستمر في تشكيل قضية المجتمع. أما الخطاب المعهود اليوم عند رجال السياسة والمتعلق بالانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية في أشكال تسيير نظام الحكم لا يجب أن يتجاهل ما يصبو إليه الكثيرون من أجل أن يتواصل عمل الباراديغم المصمم خصيصا للرؤية الشعبوية، ولكن إذا ظل التاريخ الوطني معبرا ضروريا لا يمكننا بأي حال من الأحوال تجاوزه فإن إعداده لا يجب أن ينطلق من الهيمنة الضاربة أطنابها في مثل ما عهدناه وعشناه في العشرية السابقة، لأن الأفواه تتشدد بطريقة تجعل الكثير من الناس يكتشفون المؤرخ بطريقة لا تختلف كثيرا عن مثل ما جرى عليه الحال مع السيد "جوردان" في

مؤلف "موليار" الذي اكتشف من خلاله أنه ناشر، إن كل ما يتصل بهذه الظاهرة المتعلقة بشهادات عناصر الحركة الوطنية وحرب التحرير، وهذا ما يجعلنا نجتهد لكي نتوصل إلى حقيقة هذا التخصص في حالة الذاكرة الخاصة بمجتمعنا من خلال بعض الأعمال و البحوث المصنفة في إطار التقسيم السوسيو أنثروبولوجي للتاريخ والذاكرة على مستوى مركز البحوث الأنثروبولوجية والاجتماعية والثقافية C.R.A.S.C و التي تقدم بها كل من سياري تنغور أوناسة، فؤاد صوفي، بن قادة الصادق التي تقتضي التتقيب عنها أيضا، خاصة إذا ما واصلت السلطات العمومية مراقبتها، من خلال الأفراد الذين يمثلونها أثناء إعدادها للبرامج المدرسية الرسمية، (وفي ذلك استعراض لجملة خاصة من السيادة حول هاته المسألة وهذا ليس حال الجزائر فقط)، فإن الانشغال سيكون منهجيا وتلقينيا، وهذا طبعا ما هو جار التحضير له وهو في مأخذه من الجدل بشكل يجعلنا نتوقع أننا ذاهبون صوب ظهور وطنية خاصة وأننا دخلنا مناقصة فيها نوع من التردد ومآلها حقيقة أننا سنتجاوز عقلية الكتيب الوحيد والإجباري، ويتعلق الأمر كذلك بالتخصص الذي يهمننا في هذا المقال، لذلك فالمدرسة بدورها بدأت تتغير حول هاته النقطة.

يبدو لنا أن الفكر النقدي بدأ يكتسح الساحة لصالحه رغم كل شيء، ولا ينطبق هذا على فكرة التأريخ فقط، حيث تظهر هنا المكونات الغير مكتملة، للحكم من خلالها على ما سيقدمه لنا المستقبل. فجملة التحولات القاضية بتطور الدولة الوطنية وما تحتزنه من تصدييات للعمولة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، ويبقى على الجامعة في آخر

المطاف باعتبارها العلبة السوداء التي يتشكل على عاتقها المؤرخون المهنيون، أين يتم توظيف ممارسو إيديولوجية النظام، أن تستقطب مثقفين عضوين. فهل يتسنى لنا في ظل ذلك الرؤية النقدية المصاحبة للتغيرات العامة التي يعرفها المجتمع وعلى أي مستوى تكون السرعة إلى ذلك، خاصة وأن بعض المجالات الأكاديمية حول التاريخ، والتي كانت قائمة فيما مضى، يبدو أنها لن تتجاوز أزمة الباراديفم المقترح هنا.

المراجع:

- « L'intervention institutionnelle et son impact sur la pratique historiographique en Algérie : la politique **«d'Écritures et de réécriture de l'histoire» tendances et contre - tendances** » janvier-juin 2003; in *Insaniyat* n° 19-20, (vol. VII, 1-2). « **Les historiens issus du Mouvement national** », Décembre 2004 in *Insaniyat*, n° 25-26, juillet - (vol.VIII, 3-4) « **L'Enseignement de l'histoire et la Guerre de libération nationale** » 2004; in *International Schulbuchforschung* n° 1, volume 26, , (Georg- Eckert - Institut, Braunschweig).
- Cf. à ce propos, Kuhn, Thomas, **La structure des révolutions scientifiques**, 1983, Paris, Flammarion, ; et Piaget, Jean, et Garcia, Rolando, **Psychogénèse et histoire des sciences**, 1983, Paris, Flammarion,.
- Laroui, Abdallah, **L'idéologie arabe contemporaine**, 1970, Paris, Ed. Maspero.
- « **Du Mouvement national à l'Etat national : Le devenir des sciences sociales en Algérie et dans le Monde arabe** », 1986, Actes du colloque, *Les sciences sociales aujourd'hui* (Canastel, 26 au 29 mai 1984), Alger, Ed. OPU.
- « **La contrainte institutionnelle dans la pratique des disciplines sociales au Maghreb et dans le Monde arabe : Le cas de l'Algérie** », 1991, in Bourqia,R., et Hopkins, N., (Ed), *Le Maghreb : approches des mécanismes d'articulation*, Casablanca, Ed. Al-Kalam,.
- Oumlil, Ali, **L'histoire et son discours. Essai sur la méthodologie d'Ibn Khaldoun**, 1982, Faculté des sciences humaines de Rabat, SMER. Cf., aussi à ce propos l'article « Diwan », dans *l'Encyclopédie de l'Islam*.

- Harbi, Mohammed, 1954, La guerre commence en Algérie, 1984, Bruxelles, Ed. Complexe.
- Cf. notamment, Haddab, Mustapha, «Histoire et modernité chez les Réformistes algériens», 1984, in *Connaissance du Maghreb*, Paris, Ed. du CNRS; et Ghalem, Mohammed, «Discours politique et histoire : El Mili et la naissance de l'histoire nationale» (en langue arabe) 26-27 avril 1987 (dactylographie). in Actes du séminaire : *Le Monde arabe et l'entre-deux Guerres de la vision de l'historiographie et de la production intellectuelle arabe*, URASC, Université d'Oran,
- Cf. Notre contribution, «Histoire nationale et pratiques Politico-identitaires : Une lecture des manuels d'histoire en usage dans l'école algérienne», Hiver 1997, in Marouf, Nadir et Carpentier, Claude (sous la direction de) *Langue, école, identités*, Paris, Ed L'Harmattan, 1997, Version en langue arabe dans *Insaniyat*, n° 3,.
- «L'enseignement de la Guerre de libération nationale (1954-1962), dans les anciens et nouveaux manuels d'histoire. Un enjeu pour l'affirmation de la culture de la citoyenneté», mars 2008, publié dans la revue *Tréma* n°29/ (IUFM de l'Académie de Montpellier).